المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 26-10-2006 العـــدد : 12446
الصفحـات : 23 المسلسل : 162



د. محمد أبوبكر حميد

## العلاقات السعودية اليمنية (٧-٨)

# من اتفاقات الجوار إلى الشراكة الاستراتيجية

لم تكن اتفاقية جدة التاريخية التي وقعت بين المملكة واليمن في ١٢ يونيو سنة ٢٠٠٠م التي أنهت خلافاً على الحدود بينهما دام ما يقرب من ٧٠ عاماً، إلا ثمرة لجهود من النوايا الحسنة بذلها الطرفان على مدى ٣٠ عاماً. فإن الدارس لكافة اتفاقات التهدئة والجوار التي وقعتها الجارتان الكبيرتان تؤكّد على وعي القيادات في البلدين بأهمية الوصول بهذه الاتفاقات إلى الشراكة الاستراتيجية سياسياً وأمنياً واقتصادياً بصفتها (حتمية) لا يفوقها من حيث الأهمية أي اتفاق مع أي جوار آخر للوطنين، وقد أثبتت الأحداث أن حل مشكلة الحدود السعودية اليمنية قد أنهى مشاكل الحدود مع كافة الدول الأخرى المجاورة، وأعطاها شعوراً بأمن المنطقة واستقرارها باتفاق أكبر قوتين فيها.

وللتأكيد بأن اتفاقية الحدود النهائية سنة ٢٠٠٠م ما هي إلا نتيجة حتمية لما سبقها من شعور عميق لدى الطرفين بأهمية الشراكة الاستراتيجية المستقبلية، فقد بدأت علاقتهما السياسية والدبلوماسية بالدعم والشراكة الاقتصادية. تأكيداً لحقيقة أن القرار الاقتصادي يعكس مصداقية القرار السياسي في عالم يستحيل فيه الفصل بين السياسة والاقتصاد.

وبناء عليه كان الاتفاق منذ البداية بين الجارين في ٢٠-٥-١٩٧٥م على مساهمة الجانب السعودي في رأسمال الخطوط الجوية اليمنية الساري المفعول إلى الآن، وبعد أقل من ثلاثة أشهر تم الإعلان في ٤-٨-١٩٧٥م عن إنشاء مجلس التنسيق السعودي اليمني، ومنذ ذلك الحين وهذا المجلس يعمل لتوثيق الروابط والتنسيق السياسي والأمني وتكريس التعاون الاقتصادي حيث قدمت المملكة العربية السعودية خلال الثلاثة عقود الماضية دعماً سخياً لمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن في مجالات الطرق والصحة والتعليم والزراعة والاستثمار.

ولم تستطع الأزمة السياسية بين البلدين التي نشبت في صيف ١٩٩٤م أثناء حرب الانفصال في اليمن أن تعوق سبل التفاهم، فسرعان ما عاد الصفاء والود حيث أعلن الملك فهد بن عبدالعزيز في اجتماع مجلس الوزراء السعودي في ١٤-٢-١٩٩٥م عن استعداده لإنهاء الخلاف مع الإخوة في اليمن الشقيق على أساس قاعدة (لا ضرر ولا ضرار)، وأعلن في الوقت نفسه الرئيس علي عبدالله صالح أن (الخلاف مع السعودية خلاف أشقاء لا غنى لبعضهم عن بعض، واليمن والسعودية وطن واحد)، وشعب واحد، وانتهت هذه النوايا الحسنة إلى توقيع مذكرة تفاهم تاريخية في ليلة مباركة، ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان ١٤١٧هـ الموافق ٢٦ فبراير ١٩٩٥م، أعادت الشرعية لمعاهدة الطائف وأكدت الالتزام ببنودها وأهمها التعاون الأمني الذي يمنع استخدام أراضي طرف ضد الطرف الآخر، والتعهد بالبدء في حل مشكلات الحدود. وكانت زيارة الرئيس علي عبدالله صالح للمملكة استجابة لدعوة الملك فهد بن عبدالعزيز - رحمه الله - في ٥-٦-١٩٩٥م وانعقاد أول قمة سعودية يمنية منذ حرب الخليج الثانية إذابة لكافة أنواع الجليد بين الوطنين الجارين، وقد أثمرت هذه الزيارة المهمة عن توقيع وزيري الداخلية في الوطنين على اتفاقية التعاون الأمني بينهما في ٢٧-٧-١٩٩٥م وبإنهاء موضوع الهاجس الأمني وهو أحد الأركان الركينة للشراكة الاستراتيجية السعودية اليمنية، زاد التدافع نحو استكمال عناصر شراكة الأشقاء زار الأمير سلطان بن عبدالعزيز صنعاء في ٢٨-٨-١٩٩٦م على رأس وفد رفيع المستوى للمشاركة في

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 26-10-2006 العـــدد : 12446
الصفحـات : 23 المسلسل : 162

اجتماعات اللجنة السعودية اليمنية المشتركة، حيث تبرع الأمير سلطان بمبلغ ١٠ ملايين دولار لسفلتة طريق تعز جبل صبر، كما افتتح مستشفى قدمة هدية من المملكة بكلفة ١٠٠ مليون ريال سعودي. وأسفرت هذه الزيارة عن توقيع أهم اتفاقية اقتصادية بين الوطنين حتى تاريخها في ١٥-٤-١٤١٧هـ الموافق ٢٩-٨-١٩٩٦م، لتنسيق التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري. وتعد هذه الاتفاقية الاقتصادية ثاني الأركان الركينة في الشراكة الاستراتيجية بعد الاتفاقية الأمنية. أما الركن الثالث فكان في اللقاء التاريخي الذي جمع الرئيس علي عبدالله صالح بسمو الأمير سلطان بن عبدالعزيز في مدينة كومو الإيطالية في سبتمبر ١٩٩٧م، حيث تم فيه الاتفاق عملياً على إنهاء مشكلة الحدود بقرار سياسي يغلّب المصلحة الكبرى في الشراكة الاستراتيجية بين الجارين على الخلافات الفنية في المسائل الحدودية، وهو ما تم تنفيذه في ١٢-٦-٢٠٠٦م باتفاقية الحدود النهائية الشهيرة. أما الركن الرابع في بناء أساس (الشراكة الاستراتيجية) بين الوطنين الكبيرين فهو الإنجاز الذي تم في الزيارة التاريخية التي قام بها سمو الأمير سلطان بن عبدالعزيز لمدينة المكلا عاصمة محافظة حضرموت بالجمهورية اليمنية في ٥-٥-١٤٢٧هـ الموافق ١-٦-٢٠٠٦م على رأس وفد سعودي كبير ضم أربعة عشر وزيراً للمشاركة في الدورة السابعة عشرة لمجلس التنسيق السعودي اليمني.

وقد عبر حجم الوفد الكبير الذي رافق الأمير سلطان عن أهمية الزيارة التي كانت تاريخية واستراتيجية بكل المقاييس، حيث تم التوقيع على تسع اتفاقيات كلها اقتصادية ما عدا اتفاقية الخرائط النهائية للحدود، والاتفاقات الأخرى كانت في مجال المحافظة على التنوع الاحيائي وتنفيذ مشروع طريق حيدان - الجمعة المندلة، وتنفيذ مشروع طريق مجد غمر بمحافظة صعدة فضلاً عن تنفيذ مشروعات طرق في مناطق أخرى بتمويل سعودي. كما تم الاتفاق على تمويل عدد من مشروعات الكهرباء، وتوقيع اتفاقية للتعاون الجمركي ومذكرة تفاهم في الشؤون الاجتماعية والثروة السمكية. وأثناء هذه الزيارة عقدت اجتماعات بين رجال الأعمال في البلدين تم الاتفاق فيها على العديد من المشروعات، كما تم توقيع عقد إنشاء الشركة العربية اليمنية للأسمنت بتكلفة ٢٦٠ مليون دولار برأسمال سعودي يمني. وتم أيضاً الاتفاق على تأسيس شركة قابضة سعودية يمنية برأسمال ١٠٠ مليون ريال سعودي وذلك بهدف تأسيس مشروعات بنية تحتية في التعليم والصحة والتعدين والأسماك والزراعة والسياحة، وتطوير سبل مساهمة البنوك والمؤسسات التمويلية السعودية اليمنية في تبني المشروعات الاقتصادية المشتركة، فضلاً عن توسيع وفتح مناطق تجارية حرة على الحدود تسهل حركة البضائع بين الوطنين.

وقد أعلن سمو الأمير سلطان بن عبدالعزيز عن تبرع المملكة بمستشفى جامعي عالي الكفاءة هدية من حكومة خادم الحرمين الشريفين لجامعة حضرموت، وقدم منه شخصياً مركزاً متقدماً لعلاج أمراض السرطان وكلية للتقنية بمناسبة زيارته لمحافظة حضرموت لأول مرة حيث قرر المسؤولون إطلاق اسمه عليهما تخليداً لذكرى هذه الزيارة التاريخية الناجحة التي اكتملت بها أركان الشراكة الاستراتيجية بين الجارتين الكبيرتين.

hemaid1425@yahoo.com